



منهج الشيخ حسين مخلوف في تقرير صفات الله (دراسة تطبيقية من خلال تفسيره صفة البيان لمعاني القرآن)

رضوان نور السلام

جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: qurratu0509@gmail.com

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة منهج الشيخ حسين محمد مخلوف في تقرير صفات الله تعالى من خلال تفسيره صفة البيان لمعاني القرآن، وهو من التفاسير المختصرة التي لاقت انتشاراً واسعاً بين عامة المسلمين لما امتاز به من وضوح العبارة وسهولة التناول. يهدف البحث إلى تقويم المضمون العقدي في تفسير صفة البيان لمعاني القرآن من خلال تحليل نصوصه، وبيان مدى التزامه بعقيدة السلف الصالح، والتنبيه إلى الانحرافات العقدية التي قد تنتقل إلى القارئ عبره. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تتبع تقريرات المؤلف في باب الصفات، وزوّجت بموزعين الأدلة النقلية والعقلية، مع عرض أقوال السلف الصالح. وقد أظهرت النتائج أن الشيخ مخلوف قد أثبت جملة من الصفات الكبرى كالحياة والعلم والقدرة والكلام والعلو بنوعيه، موافقاً بذلك تقريرات السلف، غير أنه في موضع آخر جنح إلى مسلك التفويض والتأويل، فنسب التفويض في المعاني إلى السلف، وجعل آيات العلو والاسنواه من المتشابه، وصرف بعض الصفات الخيرية عن ظاهرها كالنظر والسمع والوجه والساقي، مما أورث اضطراباً بين الإثبات والتأويل والتفويض. وتكمن مساقه هذا البحث في إظهار الجوانب العقدية في تفسير صفة البيان، والتنبيه إلى مواطن الخلل فيه، وتوجيه القراء والباحثين إلى أهمية الاعتماد على التفاسير السلفية الموثوقة، مع تقديم رؤية نقدية علمية تبرز التمييز بين منهج السلف وما خالفة.

الكلمات الدالة: عقيدة، صفات الله، أهل السنة والجماعة، التفويض، التأويل

09-08-2025

05-11-2025

02-12-2025

12-12-2025

كيفية الاقتباس:

رضوان نور السلام، منهج الشيخ حسين مخلوف في تقرير صفات الله (دراسة تطبيقية من خلال تفسيره صفة البيان لمعاني القرآن) NUKHBATUL 'ULUM: Jurnal Bidang Kajian Islam Vol. 11, No. 2 (2025): 271-302. doi: [10.36701/nukhbah.v11i2.2620](https://doi.org/10.36701/nukhbah.v11i2.2620).



The Methodology of Shaykh Ḥusaynīn Makhlūf in Affirming the Divine Attributes

(An Applied Study through his *Tafsīr Ṣafwat al-Bayān li-Ma 'ānī al-Qur'ān*)

Ridwan Nur al-Salam

King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Email: qurratu0509@gmail.com

Abstract

This study examines the methodology of Shaykh Ḥusaynīn Makhlūf in affirming the divine attributes of Allah through his exegesis *Ṣafwat al-Bayān li-Ma 'ānī al-Qur'ān*, a concise *tafsīr* that gained wide popularity among ordinary Muslims due to its clarity of expression and accessibility. The importance of this research lies in the potential risk of doctrinal deviations being transmitted through such concise works to the general readership, as well as the need to assess the extent to which this *tafsīr* adheres to the creed of the pious predecessors (*al-salaf al-ṣāliḥ*). The study employs a descriptive-analytical approach combined with a comparative method, by tracing the author's interpretations concerning the divine attributes, weighing them against textual and rational evidences, and comparing them with the positions of the salaf and leading exegetes. The findings reveal that Makhlūf affirmed several major attributes—such as life, knowledge, power, speech, and transcendence (both in essence and in dominance)—in line with the methodology of the salaf. However, in other places, he adopted the path of *tafwīd* (consigning meanings) and *ta'wīl* (figurative interpretation), attributing *tafwīd* of meanings to the salaf, categorizing verses of transcendence and *istiwā'* as *mutashābihāt* (ambiguous), and interpreting certain attributes, such as seeing, hearing, face, and shin, away from their apparent meanings. This produced a methodological inconsistency between affirmation, *tafwīd*, and *ta'wīl*. The contribution of this study lies in highlighting the doctrinal dimensions of *Ṣafwat al-Bayān*, pointing out its methodological shortcomings, and guiding readers and scholars towards reliance on authoritative *salafī* exegeses, while offering a critical academic perspective that distinguishes between the genuine salaf methodology and its divergences.

Keywords: *Aqīdah (Islamic Creed), Divine Attributes, Ahl al-Sunnah wa al-Jamā'ah, Tafwīd (Consignment), Ta'wīl (Allegorical Interpretation)*

Received: 09-08-2025

Revised: 05-11-2025

Accepted: 02-12-2025

Published: 12-12-2025

How to cite :

Ridwan Nur al-Salam. "The Methodology of Shaykh Ḥusaynīn Makhlūf in Affirming the Divine Attributes (An Applied Study through his *Tafsīr Ṣafwat al-Bayān li-Ma 'ānī al-Qur'ān*)", NUKHBATUL 'ULUM: Jurnal Bidang Kajian Islam Vol. 11, No. 2 (2025): 271-302. doi: 10.36701/nukhbah.v11i2.2620.

Copyright (c) : 2025 Ridwan Nur al-Salam



This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International License.

1. المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، وننحو بالله من شرور أنفسنا وسبيئات أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبد رسوله، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن القرآن الكريم الذي أنزله الله على عبده الكريم محمد صلى الله عليه وسلم فرقانا بين الحق والباطل وشفاءً للصدور من أمراض الشبهات والشهوات⁽¹⁾، يحصل به اليقين والعلم في المطالب العالىات، وشفاءً للأبدان من أمراضها، وعللها وألامها وسقماها. وكان الصحابة أسعد الناس بهذه التمرات القرآنية؛ لأنهم فهموا القرآن فهما صحيحا⁽²⁾، ورغم حاجة الصحابة والتبعين وأتباعهم إلى التفسير إلا أن منهجهم فيه تميز بالصفاء والنقاء فأثار ذلك صفاءً ونقاءً عقيدتهم. ثم نشأت بعدهم في التفسير مناهج أخرى انقسمت مناهج مؤلفيها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان في دائرة المقبول

والثاني: ما كان في دائرة المرفوض

والثالث: ما كان متعددًا بين الدائرين⁽³⁾.

وقد أثرت المنهاج المروضة في تفسير آيات العقيدة تأثيرا سلبيا سوءاً أكانت في التوحيد أو غيره. من جملة التفاسير التي لاقت رواجاً بين الناس التفاسير المختصرة، ومن أبرزها صفة البيان لمعاني القرآن لحسنين محمد مخلوف. وقد حظي هذا التفسير بانتشار واسع لما امتاز به من وجاهة في العبارة، مما جعل كثيرًا من العامة يقبلون على اقتناه، ولا سيما وأن مؤلفه يحتل مكانة علمية مرموقة. غير أن منهجه في التفسير لا يخرج عن القسمة الثلاثية التي سبقت الإشارة إليها. ونظرًا لأهمية هذا الموضوع اخترت أن يكون بحثي المقدم للتحكيم بعنوان: منهج الشيخ حسنين مخلوف في تقرير صفات الله تعالى: دراسة تطبيقية من خلال تفسيره صفة البيان لمعاني القرآن.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. لما كان تفسير صفة البيان لمعاني القرآن للشيخ حسنين محمد مخلوف من أكثر التفاسير رواجاً وانتشاراً بين المسلمين؛ فإن هذه الدراسة تُعنى بفحص تقريراته العقدية - وخاصةً في باب صفات الله تعالى - من خلال استقراء نصوصه، ومقارنتها بأقوال السلف ومنهجهم،

⁽¹⁾ عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الطبعة: 1، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1420)، ص 29.

⁽²⁾ محمد السيد حسنين الذهبي، التفسير والمفسرون، الجزء: 1، (القاهرة، مكتبة وهبة)، ص 101-102.

⁽³⁾ أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، الطبعة: 3، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1418)، ص 9-7.

لتمييز مواضع الاتفاق والاختلاف، وبيان ما يحتاج إلى تحرير وتقويم في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة. أهمية الموضوع وأسباب اختياره مكانة مؤلف تفسير صفة البيان العلمية والعملية مما جعل لتفسيره انتشاراً بين الناس، وخطورة تسرب الانحرافات العقدية خاصة في باب صفات الله من خلال التفاسير المختصرة بين عامة المسلمين، وال الحاجة لبيان ما كان من هذا التفسير - موضع الدراسة -، ملتزمًا منهجًا أهل السنة وما كان مخالفًا لهذا المنهج، وجدة الموضوع، حيث لم أطلع على دراسة تتناول هذا التفسير بالمنظور العقدي المقارن. يهدف هذا البحث بيان المسائل العقدية المتعلقة بصفات الله في تفسير صفة البيان لمعاني القرآن، إبراز مواضع الاتفاق والاختلاف بين تفسير صفة البيان وتفاسير أئمة أهل السنة والجماعة، كالأمام الطبرى، وابن كثير، وغيرهما، في باب الصفات، وتوضيح المنهج العقدي الذي اعتمدته مؤلف صفة البيان في تقرير صفات الله تعالى وبيان منهج السلف الصالح في معالجة الانحرافات العقدية في باب الصفات. يقتصر البحث على المسائل العقدية في باب الصفات في صفة البيان لمعاني القرآن، تأليف الشيخ حسين محمد مخلوف، لجنة الاحتفالات بقمة القرن الخامس عشر المحرر، دولة الإمارات العربية المتحدة.

بعد مسحٍ منهجي للدراسات العلمية ذات الصلة - كدليل الرسائل العقدية، والجمعية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب، ومركز الملك فیصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الملك فهد الوطنية - لم يقف الباحث على دراسةٍ مستقلةٍ تختصّ موضوع هذا البحث، والمتاح من الكتابات حول صفة البيان ينصرف غالباً إلى جوانب لغوية أو منهجية لا تخدم المقصود العقدي المقارن المنشود، ومن هذه الدراسات:

• **الظواهر اللغوية في كتاب صفة البيان لمعاني القرآن، محمد عبد الغفور البنا (ماجستير، الأزهر**

- الزقازيق، 2007)

أولت هذه الرسالة اهتماماً بالجانب اللغوي في تفسير صفة البيان، حيث قامت برصد الظواهر اللغوية فيه، وقسمتها إلى مستويات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، مما أبرز ثراء المادة اللغوية عند المؤلف ودقته في اختيار المعاني.

• **المسائل البلاغية في كتاب صفة البيان لمعاني القرآن، حلا محمد عبد الله الجبوري (ماجستير،**

تكريت، 2023)

تناولت هذه الرسالة المسائل البلاغية في التفسير، فقسم البحث إلى مباحث في علم المعاني، والبيان، والبديع، وكشفت عن كثرة توظيف الشيخ مخلوف لأساليب بلاغية متنوعة مثل الطباق والبالغة والالتفات، وإن كان لا يصرّح دائمًا بالمصطلحات البلاغية.

• **منهج الشيختين حسين مخلوف وعبد الجليل عيسى في تفسيريهما - دراسة مقارنة، أحمد**

عشماوي زيدان (دكتوراه، الأزهر، 2012)

جاءت هذه الأطروحة لتقديم دراسة مقارنة بين منهج الشيخ حسين مخلوف ومنهج الشيخ عبد الجليل عيسى في تفسيريهما، فأظهرت أوجه الاتفاق والاختلاف في طريقة العرض، وفي طبيعة المصادر التي اعتمدتها كل واحد منهما.

فيتبين من خلال الدراسات السابقة أنها لم تتناول الجانب العقدي الذي ستناوله هذا البحث، وإنما ركزت تلك الدراسات اهتمامها على زوايا مختلفة إلا الراوية العقدية؛ إذ ركزت رسالة البناء على الظواهر اللغوية، وأبرزت رسالة الجبوري الجانب البلاغي في علوم المعاني والبيان والبديع، وجاءت أطروحة زيدان لتقارن منهج مخلوف بغيره، مبينة مواضع الاتفاق والاختلاف. وتكاملت هذه الدراسات في إبراز ثراء التفسير في اللغة، والبلاغة، والعقيدة، والمنهج.

- منهج الشيخ حسين مخلوف في تفسيره صفة البيان لمعاني القرآن، نوال آدم إدريس جبريل (دكتوراه، أم درمان الإسلامية، 2008)

تناولت هذه الأطروحة منهج الشيخ حسين مخلوف في تفسيره، فعرضت ترجمته، وبيّنت مصادره، واستخرجت ما تضمنه التفسير من علوم القرآن، كما درست عقيدته وآراءه الفقهية في العبادات والمعاملات.

والفرق بين هذه الأطروحة وهذه الدراسة:

- نطاق الموضوع: تناولت الأطروحة السابقة عموم أبواب العقيدة، أمّا هذه الدراسة فتقتصر مقصوداً على باب الأسماء والصفات؛ قصد التعمق في قضيائهما ومسائله وتحرير مفاهيمه.
- سعة الاستيعاب النصي: لم تستوعب الأطروحة السابقة في باب الصفات إلا ثلاثة وعشرين آية من آيات الصفات، بينما تتجه هذه الدراسة إلى استقراءُ أغلب آيات الصفات الواردة في صفة البيان، مع حصرٍ منهجيٍّ لمواضعها وتبعٍ دقيقٍ لسياقاتها.
- طبيعة المعالجة: اقتصر عمل الأطروحة السابقة على العرض الوصفي لتفسير الشيخ مخلوف ومقارنته بإيراد أقوال بعض المفسرين في الآيات نفسها من غير تعليق أو تقويم؛ أمّا هذه الدراسة فتعتمد التحليل العقدي المقارن: بيانُ وجوه الاتفاق والاختلاف، وتحرير محل النزاع، وترجيح الأقرب للصواب وفق أصول أهل السنة والجماعة.

2. البحث

المبحث الأول: نبذة عن تفسير صفة البيان وعن مؤلفه

المطلب الأول: نبذة عن مؤلف تفسير صفوة البيان⁽¹⁾

أولاً: اسمه وموالده ونشأته:

هو الشيخ حسين بن محمد بن مخلوف العدوبي المالكي، أحد أعلام الأزهر الشريف ومفتى الديار المصرية. ولد في القاهرة يوم 6 مايو 1890 م الموافق 1308هـ، في أسرة علمية متدينة تولّت تربيته وتعليمه منذ نعومة أظفاره. التحق بحلقة تحفيظ القرآن الكريم وهو ابن ست سنوات، فأتم الحفظ في العاشرة من عمره.

ثانياً: شيوخه وحياته العلمية:

تتلمذ في الأزهر الشريف على نخبة من كبار العلماء، منهم والده، والشيخ الأنباري، والشيخ محمد بخيت المطيعي، والشيخ عبد الله دراز، والشيخ يوسف الدجوي، والشيخ البيجوري، وغيرهم. كما التحق بمدرسة القضاء الشرعي وحصل منها على الشهادة العالمية عام 1914م، قبل أن يتم الرابعة والعشرين من عمره.

ثالثاً: حياته العملية:

بدأ حياته العملية بالتدريس في الأزهر، ثم التحق بسلك القضاء الشرعي، فتدرج في مناصبه حتى تولى رئاسة محكمة الإسكندرية الكلية، ثم رئاسة تفتيش القضاء الشرعي بوزارة العدل. وأسهم في إعداد مشروعات إصلاحية للقوانين، كما دُعي للتدريس في قسم التخصص بمدرسة القضاء الشرعي مدة ثلاث سنوات.

ثم عُين بعد ذلك نائباً لرئيس المحكمة الشرعية العليا، ثم عضواً بجامعة كبار العلماء بالأزهر، وعضواً في مجمع البحوث الإسلامية منذ تأسيسه. وتقلّد منصب مفتى الجمهورية مرتين: من 1946م إلى 1950م، ومن 1952م إلى 1954م، كما تولّ بعدها رئاسة لجنة الفتوى بالأزهر.

لقد نال الشيخ عدة تكريمات، منها: جائزة الدولة التقديرية للعلوم الاجتماعية (1982م)، وجائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام (1983م)، كما مُنح كسوة التشريف العلمية مرتين، ورأس جمعية البحوث الإسلامية بالأزهر، وجمعية النهوض بالدعوة الإسلامية.

(1) مصادر ترجمته في الكتب التالية:

- محمد رجب البيومي، النهضة الإسلامية في سير أعلام المعاصرين، الجزء: 5، الطبعة: 1، نزار أباظة ومحمد رياض الملاح، إقام الإعلام، الطبعة: 1، (دار صادر، 1999)، ص 79.
- أحمد العلاونة، ذيل الأعلام، الطبعة: 1، (جدة، دار المنارة، 1998)، ص 71.
- محمد خير رمضان يوسف، تتمة الأعلام، الجزء: 1، الطبعة: 1، (بيروت، دار ابن حزم، 1998)، ص 141.

رابعاً: مؤلفاته:

- ترك الشيخ حسين مخلوف مؤلفات متنوعة في مجالات التفسير والعقيدة والفقه واللغة، من أبرزها:
- أسماء الله الحسنى والآيات القرآنية الواردة فيها.
 - أضواء من القرآن الكريم في فضل الطاعات، وثراها، وخطر المعاصي، وعقوباتها.
 - آداب تلاوة القرآن وسماعه.
 - المواريث في الشريعة الإسلامية.
 - شرح البيقونية في مصطلح الحديث.

وله أيضاً جهود في تحقيق كتب التراث، منها: الحديقة الأنثقة لمحمد بن عمر الحريري، وشرح الشفاعة على القاري، وهداية الراغب بشرح عمدة الطالب لعثمان بن أحمد النجدي.

خامساً: وفاته:

عاش الشيخ قرابة قرن من الزمان، وظل مواظباً على التدريس والإفتاء والبحث العلمي حتى وافته المنية في يوم 19 رمضان 1410هـ الموافق 15 إبريل 1990م، بعد حياة حافلة بخدمة القرآن والعلم.

المطلب الثاني: نبذة عن تفسير صفة البيان لمعاني القرآن

يُعد تفسير صفة البيان لمعاني القرآن من التفاسير المختصرة الجامعة، إذ يقع في مجلد واحد، وطبع لأول مرة بالقاهرة عن دار الكتاب العربي سنة 1383هـ، ثم أعادت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت طبعه سنة 1407هـ.

وقد أوضح المؤلف منهجه في مقدمته بأنه قصد إلى وضع تفسير "واضح العبارة، داني المحتنى، مقتضراً على ما لابد من تفسيره من الآيات والمفردات، بحيث يُغنى عن المطولة بما فيها من تشعب الأقوال، ويستغني عن المختصرات بما فيها من غموض وإيجاز شديد". فقام بشرح مفردات القرآن على ترتيب النظم القرآني، مع بيان معاني الآيات التي تتضمنها، ليكون عوناً للقارئ والسامع على الوقوف على المعنى بسهولة ويسر (1).

اعتمد الشيخ حسين مخلوف في تفسيره على النقل من كتب التفسير المعتمدة، وأكثر من الرجوع إلى روح المعاني للألوسي، وإلى مفردات الراغب⁽²⁾، وكان كثيراً ما يصرّح بقوله: واختاره الألوسي. كما اعنى بالجانب اللغوي من خلال بيان الاشتتقاقات والفرق بين الألفاظ، وأبرز الجوانب البلاغية إذا دعت الحاجة،

(1) حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، الطبعة: 2، (الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ذات السلاسل الشامية، 1408)، مقدمة الطبعة الأولى: ج، د

(2) حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 36.

مثل الاستعارة والمجاز ودقائق الأسلوب القرآني.

ومن أبرز ملامح هذا التفسير:

- إيراد الأحاديث النبوية في الموضع المناسب، رغم اختصاره⁽¹⁾.
- التركيز على التحقيق اللغوية والاشتقاقية⁽²⁾.
- بيان التراكيب القرآنية وأسرار التعبير⁽³⁾.
- الاهتمام بالقضايا البلاغية، مع وضوح العبارة وسهولة الأسلوب⁽⁴⁾، وكتكرار عبارة ما وإعادتها⁽⁵⁾.

وأما منهج تفسير صفة البيان في تقرير مسائل العقيدة، خاصة ما يتعلق بصفات الله تعالى، فهو موضوع هذا البحث الذي سيتولى الباحث الكشف عنه وبيانه بعون الله وتوفيقه.

المبحث الثاني: المنهج في تقرير الصفات العلا

اعتمد الشيخ حسين مخلوف في تفسيره لآيات الصفات جملةً من المسالك التفسيرية، كان بعضها موافقاً لمنهج أهل السنة والجماعة في الإثبات والتنزيه، بينما انطوى بعضها الآخر على مخالفةٍ أو مبادئٍ لهذا المنهج في بعض المواقع من حيث التقرير أو طريقة العرض.

المطلب الأول: المسالك المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة

اعتبار آيات الصفات من المتشابه

التشابه في اللغة ككلمة تدل على المماثلة والمشابهة بين الشيئين، يقال: تشابهاً و Ashtonها إذا أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا، والتشبه بالضم: الالتباس، يقال: شبه عليه الأمر تشبيهاً إذا لبس عليه حتى لا يستطيع أن يميز أحد الشيئين عن الآخر؛ لما بينهما من التشابه عيناً كان أو معنى⁽⁶⁾.

وأما التشابه في الاصطلاح، فله حالان:

الأول: التشابه العام:

وتشابه الكلام العام: هو تماثله وتناسبه بحيث يصدق بعضه بعضاً، وقد وصف الله القرآن كله بأنه

(1) حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 29، 237.

(2) حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 4، 696.

(3) حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 28، 423، 41.

(4) حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 175، 538-539.

(5) حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 35.

(6) محمد بن مكرم، لسان العرب، الجزء 13، الطبعة: 1، (بيروت، دار صادر، بدون تاريخ)، ص 503، وأحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، الجزء: 3، بدون الطبعة، (بيروت، دار الفكر، 1399)، ص 243، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، الجزء: 3، الطبعة: 8، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1426)، ص 175.

متتشابه على هذا المعنى فقال: **اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِّهًا مَتَّبِعِي... ٢٣ الزُّمَر**، فالقرآن كله متتشابه: أي إنه يشبه بعضه ببعضه في الكمال والجودة، ويصدق بعضه بعضه في المعنى وبماهله، وهذا هو التتشابه العام (1).

الثاني: التتشابه الخاص

وفي معناه وقع الاختلاف على أقوال أهمها:

- ما استأثر الله بعلمه
- ما احتمل أوجها
- ما لا يستقل بنفسه واحتاج إلى بيان بردء إلى غيره (2).

وإذا نظرنا إلى هذه الأقوال فإنها متقاربة، متوافقة، لا تختلف في غالبيها عن بعض وذلك لأن كل فريق عرَّف المتشابه ببعض صفاتاته.

فالآيات المتشابهات: هي التي لا يتضح معناها مباشرة، وإن لم تتشبه بغيرها؛ لاحتتمالها أوجهًا من التأويل، أو لاشبه معانيها أحيانًا مع آيات أخرى، أما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى، أو من حيث اللفظ والمعنى؛ ولذا يحتاج فهمها إلى نظر وتدقيق، وقد لا يدرك تأويلها الذي يعني حقيقتها وكنها مع النظر والتدقيق لأنها ما استأثر الله بعلمهها (3).

صرَّح المؤلف قائلاً: ((ومن المتشابه آيات الصفات)) (4)، وذكر جملة أمثلة، منها: كآيات الاستواء، واليد، والقدم، والتعجب، والضحك، والفوقة، والنزو، والرحمة، والغضب. وقال أيضًا: ((ومن المتشابه آيات الصفات وأحاديث الصفات كما قدمنا، ومنذهب السَّلَف فيها: أنها صفات ثابتة الله تعالى وراء العقل، جاء بما السمع؛ فيجب الإيمان بها كما وردت مع وجوب اعتقاد تزييهه تعالى عن التجسيم والتتشبيه؛ لعدم يضاد النقل العقل، وأن ظاهرها غير مراد قطعاً لاستحالته عليه تعالى؛ فإن ذاته وصفاته مخالفة لذوات المحدثات وصفاتهم... واتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تتشبيه)) (5).

(1) مناع بن خليل القطان، مباحث في علوم القرآن، الجزء: 1، الطبعة: 2، (مصر، مكتبة المعرف، 1421) ص

.220

(2) مناع بن خليل القطان، مباحث في علوم القرآن، ص 221

(3) طه عابدين طه، المتشابه في القرآن مفهومه وأسبابه وحكمته، الجزء: 19، بدون الطبعة، (الحائل، مجلة جامعة

أم القرى للعلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها، 1428)، ص 116

(4) حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، مقدمة و.

(5) حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 73.

غير أنّ هذا التعريف محلّ نظر؛ إذ قوله: ((إنّ ظاهره غير مراد))⁽¹⁾ يفتح الباب أمام التأويل والتعطيل. وال الصحيح أنّ الظاهر من نصوص الصفات مراد، والمقصود بالظاهر: إثبات ما دلت عليه من الصفات على الوجه اللاقى بالله تعالى المختص به. فمن أثبتت هذا المعنى فقد أصاب لفظاً ومعنى، وهذا هو سبيل أهل السنة والجماعة. أما من زعم أنّ ظاهرها يقتضي مماثلة صفات الله بصفات خلقه . كما ذهب المشبهة . فقد أخطأ من جهتي اللفظ والمعنى، إذ ليس التمثيل هو ظاهرها، ولا هو مرادها؛ فالله سبحانه وتعالى يقول: ...لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ... ١١ الشورى.

أما قول المؤلف ((أن الدليل لم يقم على تعيين المراد منه))⁽²⁾، فغير مسلم؛ لأن نصوص الصفات لا تحتاج إلى دليل زائد يعيّن المراد، بل ظاهرها هو المعنى الذي يتبادر إلى الذهن السليم العارف بلغة العرب، وهو ما يليق بالله جلّ وعلا من صفات الكمال⁽³⁾.

وبناءً على ذلك، فإنّ عدّ آيات الصفات من المتشابه قول غير مقبول، ويتبيّن فساده من وجوه⁽⁴⁾: الوجه الأول: لا دليل على أن آيات الصفات من المتشابه، ولم يقل بهذا أحد من السلف. وقد ذكر الإمام ابن حجر خمسة أقوال في المتشابه ليس فيها تعرّض لآيات الصفات⁽⁵⁾، وأوصلها ابن الجوزي إلى سبعة أقوال، دون أن يدخلها في المتشابه⁽⁶⁾.

الوجه الثاني: القول بأنّها من المتشابه مبني على التسليم بأن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، وهذا غير لازم؛ إذ إن عدم العلم بالتأويل لا يستلزم عدم العلم بالمعنى. فالمتشابه الحقيقي، مثل وقت الساعة ونزول عيسى عليه السلام، معلوم المعنى وإن كان تأويله- أي حقيقة ما يؤول إليه- لا يعلم إلا الله. والتأويل في القرآن والسنة يأتي بمعنىين:

الأول: التفسير، كما في قوله تعالى: تَبَّعَنَا بِتَأْوِيلِهِ ٣٦ يُوسُف : أي بتفسيره.

(١) حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 72.

(٢) حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 72.

(٣) عبد الرحمن بن ناصر البراك، شرح العقيدة التدميرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وبيان حقيقة الجمع بين القدر والشرع، الطبعة: 7، (الرياض، مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن البراك، 1442)، ص 299-302.

(٤) محمد بن محمود آل خضير، الصفات الخيرية لله تعالى بين السلف والخلف، الطبعة: 1، (الرياض، آفاق المعرفة، 1446)، ص 125-134.

(٥) محمد بن حجر الطبرى، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الجزء: 6، الطبعة: 1، (القاهرة، دار هجر، 1422)، ص 174-182.

(٦) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، الجزء: 1، الطبعة: 1، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1422هـ)، ص 258-259.

والثاني: حقيقة ما يقول إليه الشيء، كما في قوله تعالى: **وَقَالَ يَأْبَتِ هُنَّا تَأْوِيلٌ رُّعِيَّ إِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي** حَقَّاً ١٠٠ **يُوسُف**^(١). وهذا المعنى هو الغالب في الاستعمال القرآني، كما قرره ابن جرير، وأكده الشنقيطي في أضواء البيان^(٢).

الوجه الثالث: على فرض التسليم بكون آيات الصفات من المتشابه، فلا يخلو الأمر من احتمالين^(٣):
الأول: أن تكون من المتشابه النسبي، الذي يعلمه بعض الناس ويختفي على آخرين؛ والراسخون في العلم يعلمون معناه وتفسيره.

الثاني: أو أن تكون من المتشابه الحقيقي الذي استأثر الله بعلمه، فيكون المراد به حقيقة الصفات وكيفياتها. وفي كلا الحالين، فإن معانى الصفات معلومة^(٤)، بينما الكيفيات مغيبة لا يعلمه إلا الله^(٥).

الوجه الرابع: آيات الصفات لا تدخل في المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله؛ إذ قد علمها رسول الله ﷺ وبيتها لأصحابه، فهم أعلم الناس بمعانها، وإن كانت كيفياتها مما استأثر الله بعلمه.

تبني مذهب التفويض

المسألة الأولى: معنى التفويض

يدور معنى التفويض في اللغة حول عدة دلالات، منها: الرد إلى الشيء، والتحكيم فيه، والتوكيل به⁽⁶⁾.

^(١) وما يلاحظ أن المؤلف ذكر معنبي التأويل، غير أنه لم يبيّن على ضوئهما وجه التشابه في آيات الصفات: فهو في معناها وتفسيرها، أم في حقيقتها وكتتها، حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعانى القرآن، ص 73.

^(٢) محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان في تأويل القرآن، الجزء: 16، ص 271، محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الجزء: 1، (بيروت، دار الفكر، بدون سنة)، ص 189، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، الطبعة: 1، (الرياض، دار الرأى، 1412)، ص 44.

^(٣) وقد نقل الإمام ابن كثير القولين في تفسيره، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، الجزء: 2، الطبعة: 2، (الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1420)، ص 11-12.

^(٤) فقد صرّح كثير من أئمة السلف بإثبات معانى الصفات على ما تفهمه العرب من لغتها، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، (ص 44)، أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ﷺ من التوحيد، الطبعة: 1، (القاهرة، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، 1433)، ص 133.

^(٥) ومن حمل المتشابه على (كيفية الصفة) الإمام أبو بكر الإسماعيلي في كتابه، إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، الطبعة: 2، (الرياض، دار العاصمة، 1419)، ص 192.

^(٦) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجزء: 3، الطبعة: 4، (بيروت، دار العلم للملابين، 1407)، ص 1099، مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء: 18، (بيروت، دار المدارية،

أما في الاصطلاح فيراد به تفويض العلم بالصفات إلى الله تعالى، وهو على نوعين:

تفويض الكيفية مع إثبات المعنى:

وهو مذهب السلف الصالح؛ حيث يثبتون الصفات على ما يليق بالله عز وجل، ويفوضون العلم

بكيفيتها إلى الله سبحانه ⁽¹⁾.

تفويض المعنى والكيفية معاً:

وهو مذهب طائفة من المتكلمين الذين زعموا أن ظاهر نصوص الصفات يقتضي التشبيه ⁽²⁾.

وأما التفويض في الاستعمال الاصطلاحي الشائع عند القائلين به في باب الصفات الخبرية، فيراد به:

((صرف اللفظ عن ظاهره، مع الكف عن بيان المعنى المراد، وترك علمه إلى الله تعالى، فيقال: الله أعلم بمراده))

⁽³⁾.

المفوضة هم فئة من المتنسبين إلى السنة وإلى منهج السلف، كالأمام السيوطي، والنوفي، الشهري

⁽⁴⁾، وقد نسبوا القول بالتفويض للسلف. وينقسمون في موقفهم من النصوص إلى اتجاهين ⁽⁵⁾:

الاتجاه الأول: يرى أن هذه النصوص لا يراد بها ظاهرها، وأن حقيقتها مجهولة لا يعلمها نبي، ولا ملك، ولا

بدون سنة)، ص 496، وبيحيى بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، الجزء: 4، (بيروت، دار الكتب العلمية، بدون

سنة)، ص 75.

⁽¹⁾ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، الجزء: 25، (المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416)، ص 3، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الذهي، العلو للعلوي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، الجزء: 1، الطبعة: 1، (الرياض، مكتبة أضواء السلف، 1416)، ص 250، ومحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، الجزء: 3، الطبعة: 3، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1416)، ص 335.

⁽²⁾ ميمون بن محمد أبو المعين النوفي، التمهيد في أصول الدين - التمهيد لقواعد التوحيد، الجزء: 1، الطبعة: 1، (مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، 1416)، ص 37، وإبراهيم بن حمد البيجوري، تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، الجزء: 1، الطبعة: 2، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1424)، ص 156.

⁽³⁾ محمد محبي الدين عبد الحميد، النظام الفريد بتحقيق جوهر التوحيد، (القاهرة، بدون دار نشر محددة، بدون سنة)، ص 128.

⁽⁴⁾ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، الجزء: 3، بدون الطبعه، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394)، ص 14، وميمون بن محمد أبو المعين النوفي الحنفي، تبصرة الأدلة في أصول الدين، الجزء: 1، الطبعة: 1، (مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، 2011)، ص 353 - 423، وأبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهري، الملل والنحل، الجزء: 1، دون الطبعه، (مؤسسة الحلي)، ص 92 - 93.

⁽⁵⁾ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، الجزء: 1، ص 16.

صحابي، ولا أحد من الأمة، وإنما استأثر الله بعلمها.

الاتجاه الثاني: يذهب إلى إبقاء النصوص على ظاهرها وحملها عليه، لكن مع القول بأن تأويلها لا يعلمه إلا الله تعالى.

وبذلك يتضح أنهم جميعاً قد نسبوا إلى السلف ما لم يثبت عنهم، إذ زعموا أن هذا التفويض هو مذهبهم.

ويظهر بذلك أن التفويض عند السلف مقصور على الكيفية، أما صرف النصوص عن ظاهرها وادعاء الجهل بمعانيها، فمما أحدهم المتكلمون ونسبوه إلى السلف، وهو خطأ بين لا يليق أن ينسب إلى خيار الأمة وأئمتها، وقد رد عليه العلماء وبينوا وجه بطلانه ⁽¹⁾.

المسألة الثانية: تبني المؤلف مذهب التفويض

ومن أبرز المسالك التي انتهجها الشيخ حسين مخلوف في تقرير آيات الصفات: تبنيه لمذهب التفويض. ويوضح ذلك من اعتباره آيات الصفات من المتشابه، كما تقدم بيانه، ثم تأييده لهذا المسلك بنقول عن إمام الحرمين الجويني والرازي؛ إذ قال ناقلاً عن الأول في الرسالة النظامية: ((الذى نرتضيه دينا، وندين به عقداً، اتباع سلف الأمة... وقد درج صحب رسول الله ﷺ على ترك التعرض لمعانيها))⁽²⁾، كما نقل عن الرازي قوله: ((إن الذي اختاره الأئمة المحققون من السلف والخلف ترك الخوض في تعين التأويل، بعد إقامة الدليل القاطع على أن حمل اللفظ على ظاهره محال))⁽³⁾.

وزاد الأمر خطورة أن نسب المؤلف هذا المسلك إلى السلف، فذكر أن جمهور أهل السنة . و منهم الأئمة الأربع وسفيان الثوري وابن المبارك وابن عيينة ووكيع . قد اتفقوا على وجوب الإيمان بالصفات وتفويض علم معانيها إلى الله، مستشهاداً بقول أم سلمة ومالك: ((الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة))⁽⁴⁾، بل نسب إلى ابن تيمية وابن القيم ومن تبعهما القول بالتفويض، وهذا

⁽¹⁾ أحمد بن عبد الرحمن القاضي، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات عرض ونقد، (الرياض، دار العاصمة، بدون سنة)، ص 293-492، والصفات الخبرية لله تعالى بين السلف والخلف، محمد بن محمود آل خضير، ص 108-124.

⁽²⁾ عبد الملك الجويني، العقيدة النظامية، الطبعة: 1، (بيروت، دار سبيل الرشاد، 1424)، ص 166.

⁽³⁾ مرجعي بن الكرمي المقدسي الحنفي، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات الحكمات والمشتبهات، الطبعة: 1، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1406هـ)، ص 59-60.

⁽⁴⁾ هبة الله بن الحسن اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، الجزء: 3، الطبعة: 8، (الرياض، دار طيبة، 1423هـ / 2003م)، ص 441، ومحمد بن أحمد الذهبي، العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها،

غير دقيق في التحقيق العلمي⁽¹⁾.

والصواب أن نسبة مذهب التفويض إلى السلف غير صحيحة؛ بل السلف متفقون على إثبات معاني الصفات على ما يليق بالله تعالى، مع تفويض علم الكيفية إليه وحده. ويتبين بطلان نسبة التفويض إلىهم من وجوه⁽²⁾:

الوجه الأول: ليس في كلام السلف ما يدل على جواز صرف اللفظ عن ظاهره، فضلاً عن وجوب ذلك؛ بل المنقول عنهم خلافه⁽³⁾.

الوجه الثاني: صرّح كثير من أئمة السلف بإثبات معاني الصفات على ما تفهمه العرب من لغتها⁽⁴⁾.

الوجه الثالث: أكدوا أن الصفات ثابتة لله تعالى على الحقيقة لا على المجاز⁽⁵⁾، في حين أن مذهب التفويض قائم على جعلها مجازات لا يفهم معناها.

الوجه الرابع: ورد عنهم قولهم المشهور: ((أميروها كما جاءت بلا كيف))⁽⁶⁾، وهذا يقتضي إثبات المعنى مع تفويض الكيفية، إذ ما لا يفهم معناه لا يحتاج إلى نفي الكيف عنه.

(القاهرة، دار الفكر، 1388هـ)، ص 81، وعبد الله بن محمد بن بطة، الإبانة الكبرى، الجزء: 7، (الرياض، دار الرأية للنشر والتوزيع، بدون سنة)، ص 162.

⁽¹⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، طبعة الإمارات، مقدمة و.

⁽²⁾ محمد بن محمود آل خضير، الصفات الخيرية لله تعالى بين السلف والخلف، ص 80-92.

⁽³⁾ وحتى ما نقله المؤلف من كلام أم سلمة ٢، والإمام مالك، ومحمد بن الحسن، وابن صلاح، ليس فيه ما يدل على مذهب التفويض، بل كلامهم في الحقيقة يخالفه ويبطله كما سيتبين ذلك

⁽⁴⁾ عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، ص 44، أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، نقض الدارمي على المريسي، ص 133.

⁽⁵⁾ علي بن إسماعيل الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، الطبعة: 1، (القاهرة، دار الأنصار، 1397)، ص 139، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، الجزء: 7، (المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387)، ص 131، 145.

⁽⁶⁾ هبة الله بن الحسن الالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، الجزء: 3، ص 582.

الوجه الخامس: فسر السلف بعض الصفات عند الحاجة، كصفة الاستواء⁽¹⁾، والحنان⁽²⁾، والعجب⁽³⁾، والتجلي⁽⁴⁾، والنزول⁽⁵⁾، والأسف⁽⁶⁾. وهذا ينفي دعوى تفويضهم لمعاني الصفات.

الوجه السادس: لم يتوقف السلف عن تفسير شيء من القرآن، حتى الحروف المقطعة، فكيف يتوقفون عن آيات الصفات؟

وقد قال ابن قنيبة: ((إِنَّا لَمْ نَرِ الْمُفَسِّرِينَ تَوَقَّفُوا عَنْ شَيْءٍ مِّنَ الْقُرْآنِ فَقَالُوا: هَذَا مُتَشَابِهٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، بَلْ أَمْرُوهُ كُلَّهُ عَلَى التَّفْسِيرِ، حَتَّى فَسَرُوا (الْحُرُوفُ الْمُقْطَعَةُ) فِي أَوَّلِ السُّورِ، مُثْلًا: الرُّ، وَحَمُّ، وَطَهُ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ. وَسْتَرَى ذَلِكَ فِي الْحُرُوفِ الْمُشَكَّلَةِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ))⁽⁷⁾.

وقال ابن تيمية أيضاً: ((فَالسَّلْفُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ وَسَائِرِ الْأُمَّةِ قَدْ تَكَلَّمُوا فِي جَمِيعِ نَصُوصِ الْقُرْآنِ آيَاتُ الصَّفَاتِ وَغَيْرُهَا وَفَسَرُوهَا بِمَا يَوْافِقُ دَلَالَتِهَا وَبِيَانِهَا وَرَوَوْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً تَوَافَقُ الْقُرْآنَ))⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ الحسين بن مسعود البغوي، معلم التنزيل في تفسير القرآن، الجزء: 1 و 4، الطبعة: 4، (الرياض، دار طيبة، 141)، ص 78، و يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، الجزء: 1، الطبعة: 1، (القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون سنة)، ص 25، أحمد بن الحسين البهقي، الأسماء والصفات، الجزء: 2، الطبعة: 1، (جدة، مكتبة السوادي، 1413)، ص 307، شمس الدين الذهبي، مختصر العلو للعلي العظيم، الطبعة: 2، (بيروت، المكتب الإسلامي، 1412)، ص 401. (171).

⁽²⁾ أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، الجزء: 4، الطبعة: 1، (حيدر آباد - الهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، 1384)، ص 23-22.

⁽³⁾ محمد بن حرير الطبرى، جامع البيان عن تأویل آي القرآن، الجزء: 21، ص 22-23.

⁽⁴⁾ محمد بن حرير الطبرى، جامع البيان عن تأویل آي القرآن، الجزء: 13، ص 97، أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، الجزء: 11، الطبعة: 1، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2001)، ص 126-127.

⁽⁵⁾ شمس الدين الذهبي، مختصر العلو للعلي العظيم، الطبعة: 2، (بيروت، المكتب الإسلامي، 1412)، ص 213، محمد بن حرير الطبرى، التبصير في معلم الدين، الطبعة: 1، (الرياض، دار العاصمة، 1416)، ص 142، محمد بن خزيمة، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، الجزء: 1، الطبعة: 5، (الرياض، مكتبة الرشد، 1414)، ص 189-190.

⁽⁶⁾ عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تفسير عبد الرزاق، الجزء: 3، الطبعة: 1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1419)، ص 170، 178-179)، ومحمد بن حرير الطبرى، جامع البيان عن تأویل آي القرآن، الجزء: 21، ص 622.

⁽⁷⁾ عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأویل مشكل القرآن، (بيروت، دار الكتب العلمية، بدون سنة)، ص 67.

⁽⁸⁾ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، الجزء: 13، ص 307.

الوجه السابع: لو كان السلف مجرد مثبتين للألفاظ دون معانٍ، لما رماهم المعطلة بالتشبيه؛ إذ إن تهمة التشبيه لم تكن لتووجه إلى من يثبت ألفاظاً مجردة بلا معنى ⁽¹⁾.

الوجه الثامن: إن نسبة التفويض إلى الصحابة والتابعين والأئمة يقتضي اتّهامهم بالجهل بما وصف الله به نفسه، وهذا باطل قطعاً ⁽²⁾. وبذلك يتبيّن أن السلف أثبتوا للصفات معانيها اللاحقة بجلال الله، وفُسّروا الكيفيات وحدها.

ومن هنا يظهر أن المسلكين اللذين اعتمد عليهم المؤلف -أعني اعتبار آيات الصفات من المتشابه، وتبيّن مذهب التفويض- يمثلان الأساس الذي بنى عليه تفسيره لآيات الصفات. وتتفّق عنهم مسالك أخرى يظهر فيها أحياناً موافقته لمنهج السلف، إلا أن منطلقه في الغالب هو التفويض لا الإثبات على منهج أهل السنة. وهذا يفسّر ازدواجية منهجه: فيفسّر بعض الصفات على طريقة السلف، ويؤوّل أو يفُسّر أخرى، مما أحدث اضطراباً في تقريراته العقدية.

إيراد أقوال المتكلمين دون نقد أو بيان بطلانها

نقل الشيخ مخلوف في بعض المواطن من تفسيره مذهب المتكلمين في تأويل صفات الله [١]، منها: صفة الإتيان؛ حيث قال: ((ومذهب جمهور المتكلمين أن ظواهر هذه الآيات غير مراده بالإجماع؛ فوجب تأويلها على سبيل التفصيل، فيُحمل الإتيان على إتيان أمره أو بأسه)) ⁽³⁾.

وإيراد القول المخالف من غير ردٍ أو بيان بطلانه بخلاف منهج التحقيق العلمي وأسلوب أهل السنة في بيان الحق ورد الباطل بالدليل.

فالباحث مطالب بإيضاح بطلان التأويلات الكلامية التي تصرف النصوص عن ظاهرها الصحيح، وبيان أن الإتيان صفة فعلية تليق بجلال الله لا تشبه صفات المخلوقين.

المطلب الثاني: المسالك الموافقة لمنهج أهل السنة والجماعة

تعظيم صفات الله تعالى وذاته المقدسة

فقد قرر عند شرحه لاسم الله المجيد أنه: ((العظيم في ذاته وصفاته)) ⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ هبة الله بن الحسن اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، الجزء: 3، ص 588، وقاؤم السنة الأصبهاني، الحجة في بيان الحجة وشرح عقيدة أهل السنة، الجزء: 1، الطبعة: 2، (الرياض، دار الرأية، 1419)، ص 203-202.

⁽²⁾ محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، الجزء: 1، الطبعة: 1، (الرياض، دار العاصمة، 1408)، ص 106.

⁽³⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 49-51.

⁽⁴⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 796.

هذا التعبير يدل على إثبات العظمة الذاتية والصفاتية لله تعالى، وهو من لوازם الإيمان بكماله المطلق وتنزيهه عن النقائص. وقد قرر السلف أن من أسماء الله ما يدل على الكمال المطلق في ذاته وصفاته وأفعاله، كاسم العظيم والمجيد ⁽¹⁾، كما في قوله تعالى: ..وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ٢٥٥ الْبَرَّةِ

إثبات علو صفات الله I في الكمال والجلال

قال عن قوله: وَلَهُ الْمُمْلَكُ الْأَعَلَى ٢٧ الرُّوم: ((الوصف الأعلى في الكمال والجلال)) ⁽²⁾.

يقتضي هذا المسلك تحرير مدلول قوله تعالى: وَلَهُ الْمُمْلَكُ الْأَعَلَى ٢٧ الرُّوم: بوصفه تقريراً لكمال الأسماء والصفات على وجهٍ ينفي ماثلة المخلوقات، مع التتحقق من مدى تصريح الشيخ مخلوف بذلك أو اكتفائه بعبارةٍ مجملة. كما يلزم تمييز نوع العلو المراد: فهو علو الذات أم علو القدر والقهر، واستقرأه مواضع الفوقيه والاستواء في صفة البيان لمعرفة هل يثبت الشيخ علو الذات صراحةً أم يقصره على علو المنزلة. ويُبحث كذلك منهجه في الصفات الخبرية: هل يلتزم قاعدة السلف "المعنى معلوم والكيف مجهول" مع إثباتٍ بلا تمثيل وتنزيهٍ بلا تعطيل، أم يميل إلى صرف الظواهر إلى المجاز بغير قرينةٍ مُلِيمَة؟ وأخيراً تقاس عباراته في هذا الموضع بنظائرها عبر التفسير للتبثت من اتساق المنهج. فهذه الجملة كلها تجعل هذا المسلك من أدق مواضع التمييز بين تقريرات أهل السنة ومناهج مخالفاتهم، ومن ثم فهو أحوج إلى بحثٍ موسّعٍ وتحقيقٍ دقيق قبل إصدار تقويمٍ نهائي.

الجمع بين الثناء على الله بأوصاف الكمال وتنزيهه عن النقائص

قال في تفسير قوله وَسَبَّحَ بِحَمْدِهِ ٥٨ الْفُرْقَان: ((نَرَهُ تَعَالَى عَلَى جَمِيعِ النَّقَائِصِ مُثْنِيَ عَلَيْهِ بِأَوْصَافِ الْكَمَالِ)) ⁽³⁾.

وهذا من أدق مسالك أهل السنة في الجمع بين التنزيه والإثبات، وهو مسلك قرآنٍ يجمع بين التنزيه بالحمد ⁽⁴⁾، كما في قوله تعالى: سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ ١٨٠ الصَّافَاتِ.

تقرير تنزيه الله عن كل ما لا يليق به

قال المؤلف: ((نَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ جَمِيعُ الْعَوَالِمِ فَتَنْزِيهُ الْمَلَائِكَةِ وَالْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْتَّقْلِينَ بِلِسَانِ الْمَقَالِ، وَتَنْزِيهُ بَاقِي الْخَلْقِ بِلِسَانِ الْحَالِ، بِمَعْنَى دَلَالِتِهَا عَلَى وُجُودِهِ وَتَنْزِيهِهِ. فَإِنْ كُلُّ الْمُوْجُودَاتِ دَالَّةٌ بِإِمْكَانِهَا

⁽¹⁾ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، الجزء: 3، ص 25، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، بداع الفوائد، الجزء: 1، دون الطبعة، (بيروت، دار الكتاب العربي، دون السنة)، ص 163.

⁽²⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 512.

⁽³⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 467.

⁽⁴⁾ محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، الجزء: 2، ص 515.

وحوثها على الصانع القديم، المتصف بكل كمال، المترى عن كل نقص)⁽¹⁾.

عبارة صحيحة في الدلالة على تنزيه الخالق عن النعائص، وأن المخلوقات تشهد بعجزها ودلالة وجودها على كمال الصانع⁽²⁾.

إثبات الصفات مع تفويض الكيفية لا المعنى

قال المؤلف عن صفة الغضب: ((صفة أثبتها الله تعالى لنفسه، على وجه الالائق، بجلال ذاته، نؤمن بها، ونفوض إليه تعالى علم حقيقتها بالنسبة إليه، مع تنزيهه عن مشابهة الحوادث، وأثرها الانتقام والعذاب))⁽³⁾. وقال أيضاً عن صفة الإيمان: ((وإياته تعالى إنما هو بالمعنى الالائق به سبحانه مع تنزيهه عن مشابهة المحدثات، وتفويض علم كيفية إيمانه إليه تعالى، كما ذهب إليه السلف))⁽⁴⁾، ثم أورد بعد ذلك قول المتكلمين في تأويل هذه الصفة، دون بيان بطلان قوله.

هذا التقرير مطابق لمنهج السلف في إثبات الصفات وتفويض الكيفية دون المعنى، وهو ما قرره الإمام مالك في قوله: الاستواء معلوم والكيف مجهول⁽⁵⁾.

تؤدي ازدواجية منهج الشيخ مخلوف في تفسير آيات الصفات- إذ يجمع في مواضع بين تقريرٍ يوافق مسلك السلف في إثبات المعنى وتفويض الكيف، وفي أخرى يميل إلى عدّها من المتشابه أو إلى التفويض والتأويل الكلامي- إلى اضطرابٍ في الدلالة الإجمالية للتفسير؛ فتتعاقب عباراتٌ تثبت الظاهر الشرعي على وجهٍ لائق مع صيغٍ توهّم صرفة إلى المجاز أو الجزم بعدم إرادته. وتنشأ عن ذلك قابليةً عاليةً للتلقي الانتقائي؛ إذ يجد القارئ ما يعضد خلفيته أياً كانت، فتضعف قيمةُ التفسير بوصفه مرجعًا محكمًا في هذا الباب. كما يختلّ ضبطُ المصطلحات بين تفويض الكيفية (وهو مسلك السلف) وتفويض المعنى (وهو مسلك المتكلمين)، ويتهيأً من ثم تذبذبٌ منهجيٌّ في معالجة النصوص الخيرية، ينعكس على ميزان الترجيح وقواعد الجمع بين الأدلة، ويصعب إصدار تقويم علميٍّ حاسم لموقف المؤلف.

ويقضي هذا الاضطراب إلى اهتزاز معيار "الظاهر الشرعي" في لسان العرب والشرع، ويضعف الأثر التعليمي والتربوي الذي يحتاج إلى قواعد مضطربة من قبيل: إثبات بلا تأثير، وتنزيه بلا تعطيل، وتفويض للكيف لا للمعنى. كما يتدّأثره إلى أبوابٍ عقدية متصلة كمسائل العلو والكلام والنزول والقدر، فتظهر تعارضاتٌ فرعية لاحقة وتحفّ حججية الاستشهاد بموضع التفسير في الجدل العلمي، إذ يسهل نقض الموضع

⁽¹⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 700.

⁽²⁾ عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص 475

⁽³⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 3.

⁽⁴⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 49 - 51.

⁽⁵⁾ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، الجزء: 3، ص 195.

المواافق باخر مخالف داخله.

ولمعالجة ذلك، يلزم الباحث إعلان أصلٍ حاكم يزن به الموضع: «المعنى معلوم، والكيف مجهول»، مع التفريق الصارم بين تفويض الكيفية المقبول وتفويض المعنى المردود، واشترط قرائن معتبرة قبل حمل النص على المجاز، وإلا فالأصل إمراه مع التنزية. كما تُتحسين إقامة استقراء جدوليًّا لمواضع الصفات في صفة البيان يُصنف كلًّا موضع بحسب المسلك المتبع (إثبات، تفويض كيف، تفويض معنى، تأويل) مع التعليل والدليل، ليتبين النسقُ الغالب وتسقّي على أساسه نتيجةً منهجيةً واضحة.

المبحث الثالث: تقرير الصفات العلا وتقييمه على ضوء عقيدة السلف

المطلب الأول: تقرير الصفات العلا

يظهر من تتبع تفسير صفة البيان أنَّ المؤلف يشتَّت جملةً من الصفات الإلهية كالكلام والعلو والقيومية والغنى، غير أنَّه يجنب في مواضع أخرى إلى التفويض أو التأويل؛ فيفترض بعض الصفات بلازمها أو يصرفها عن ظاهرها، كصفة اليد والعين والساقي، ويؤكِّل الرضا بالقبول والمجازة، والغضب تارةً بالإثبات وأخرى بالعقوبة.

ينصرف هذا المطلب إلى إبراز تقريرات المؤلف في باب الصفات التي خالف فيها منهج السلف الصالح، وأما ما وافق فيه طريقتهم فلا تتوسع في عرضه؛ ويُكتفى بذكر أمثلةٍ موجزةٍ عليه مع الإحالة إلى مواضعها في التفسير.

المسألة الأولى: التقسيم الإجمالي للصفات

تنقسم الصفات باعتبار جهة الإثبات والسلب إلى:

الصفات الثبوتية

وتنقسم من جهة أدلتها إلى:

أولاً: سمعية عقلية، وتنقسم من جهة التعلق إلى ذاتية وفعالية⁽¹⁾:

الصفات الذاتية:

• **الحياة والقيومية، والقدرة، والعلم، والغنى،** قررها المؤلف تقريراً ظاهراً في مواضع متعددة، وافق فيها

منهج السلف على وجه العموم⁽²⁾.

• **العلو**

⁽¹⁾ وقد نص المؤلف بتقسيم الصفات إلى ذاتية وفعالية، حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعانى القرآن، ص 3.

⁽²⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعانى القرآن، ص 61، ص 105، ص 318، ص 584، ص 433، ص 688، ص 252، ص 320، ص 167، ص 286.

أثبت الشيخ مخلوف صفة العلو لله بنوعيه علو الذات وعلو القدرة. أما علو الذات فقد دلّ عليه شرحه لاسم المتعال بقوله: ((المستعلي على كل شيء في ذاته وصفاته وأفعاله))⁽¹⁾، ويُستأنس لذلك أيضاً بالأئمّة التالية:

- إثباته الاستواء لله تعالى في مواضع عده (2).
 - تفسيره الاستواء بـ((علا وارتفع)) مع نفي التأكيد.
 - تفسيره السماء بـ((الأجرام العلوية)) أو ((جهة)).
 - تقريره المعراج للنبي ﷺ بالجسد والروح (5).

وأما علو القهر فقد صرّح به عند قوله تعالى **وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْحَمِيرُ** ١٨ الأنعام : مبيناً أن فوقيته فوقية قهري وغلبةٍ وعلوٍ ^(٦). كما فسر اسم العلي بـ((العالٰ على جميع خلقه بالقهر)) ^(٧). وجدير بالتنبيه إلى أن المؤلف جعل قوله **أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ** ١٦٠... **أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ** ١٧٠... الملُكُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي يُجْرِي مِنَ التَّنْزِيهِ، وهو مُسْلِكٌ يُضْعِفُ دلالة الآية البينة على إثبات العلو ^(٨).

الجمعية

أثبت الشيخ مخلوف المعية العامة بعلم الله المحيط ⁽⁹⁾، والمعية الخاصة بنصره وحفظه لأوليائه ⁽¹⁰⁾، ونصّ على نفي أن تكون المعية بالذات ⁽¹¹⁾.
الصفات الفعلية:

⁽¹⁾ حسين محمد مخلوف، صفوة البيان معاني القرآن، ص 320، وهو الموضع الوحيد الذي يُستدل به على إثبات المؤلف لعلو الذات، مع إغفاله سائر الأدلة المتنافرة الدالة عليه، منها: [آل عمران: 55]، و[النساء: 158]، و[فاطر: 10]

⁽²⁾ حسين محمد مخلوف، صفوة البيان لمعاني القرآن، ص 207-208، ص 270، ص 398، ص 398، ص 521، ص 700.

⁽³⁾ حسين محمد مخلوف، صفة السان لمعان القرآن، ص 11.

⁽⁴⁾ حسن بن محمد مخلوف، صفوۃ السیان لمعانی القرآن، ص 11.

⁽⁵⁾ حسنين، محمد مخلوف، صفة السان لمعان القرآن، ص 359.

⁽⁶⁾ حسنين، محمد مخلوف، صفة السان لمعان القرآن، ص 171.

⁽⁷⁾ حسنين محمد مخلوف، صفة السان لمعان القرآن، ص 520.

⁽⁸⁾ حسین، محمد مخلوف، صفوة السیان لمعانی القرآن، ص 736.

⁽⁹⁾ حسين محمد مخلوف، صفة السبان لمعان القرآن، ص 700، ط

⁽¹⁰⁾ حسين، محمد مخلوف، صفة السان لمعان القرآن، ص 402.

- الخلق، يقرره المؤلف وفق منهج السلف، ويكثر التمثيل له، منها: تفسيره لقول الله إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ٤٥ الْأَعْرَافَ ((الخلق إيجاد الأشياء من العدم، والأمر التدبير والتصرف على حسب الإرادة لما خلقه، فهو I الخالق والمدبر للعالم حسب إرادته وحكمته لا شريك له في ذلك))⁽¹⁾
- الإعطاء، لم يصرّح بإثباتها لفظاً، غير أن تفسيره لآياتها يفيد تقريرها، قال في تفسير قوله إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ١ الْكَوْثَرَ: ((امتن الله تعالى على رسوله ﷺ بإعطائه الكوثر؛ أي بتخصيصه به وبأmente يوم القيمة))⁽²⁾.
- الإرادة، لم يصرّح بإثباتها لفظاً، غير أن تفسيره لآياتها يفيد تقريرها، قال في تفسير قوله فَمَنْ يُرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيْهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدُ أَنْ يُضْلَلُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقَّاً حَرَجَ ١٢٥ الْأَنْعَامَ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الْرَّحِيمَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ١٢٥ الْأَنْعَامَ : ((أي فمن يرد الله أن يهديه للإسلام ويوفقه له يوسع صدره لقبوله، ويستهل له بفضلاته وإحساناته. ومن يرد أن يضلله يصيّر صدره ضيقاً متزايداً الصيق، لا منفذ فيه للإسلام؛ كأنما إذا دعى إليه قد كلف الصعود إلى السماء وهو لا يستطيعه بحال))⁽³⁾.

ثانياً: سمعية خبرية، وتنقسم كذلك إلى ذاتية وفعالية
السمعية الخبرية الذاتية

- الرؤية كالبصر والنظر
لم يعرض الشيخ مخلوف لآياتها تفسيراً إلا موضعًا واحداً في قوله تعالى وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ٧٧ آل عمران : ففسر (النظر) بنفي الرحمة والإحسان⁽⁴⁾، وهو صرف للفظ عن ظاهره.
- العين
لم يصرّح بإثباتها، وأحال على مذهب السلف إجمالاً⁽⁵⁾، ثم ذكر مذهب الخلف في تأويلها بـ"المرأى"

⁽¹⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 208، وص 465، ص 486، وص 571، ص 734.

⁽²⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 828، وص 811، وص 402.

⁽³⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 190، وص 771، ص 208، ص 381، ص 498-499، ص 174، ص 771، ص 30-29، ويلاحظ على المؤلف إغفاله تفسير جملة من الآيات الدالة على إرادة الله تعالى ومشيئته، فضلاً عن الاستدلال بها في تقرير إثبات هذه الصفة لله عز وجل.

⁽⁴⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 86.

⁽⁵⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 674، والمذهب الذي أراده المؤلف إنما هو مذهب التفويض كما سبقت الإشارة، غير أن نسبته إلى السلف غير مقبولة، وقد تقدم بيان وجوه بطلان هذه النسبة

أو "الحفظ" ⁽¹⁾، ومضى في آيات العين على مقتضى التأويل ك﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ و﴿لَىٰ عَيْنِي﴾، مثبّتاً اللازم دون أصل الصفة ⁽²⁾. ومع ذلك أثبتت رؤية الله تعالى في الآخرة تصريحاً، بعد التفريق بين الإدراك والرؤية، قال في تفسير قوله لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ وَهُوَ الْلَّطِيفُ الْخَيْرُ ١٠٣ الأنعام : ((لا تحيط بعظمته وجلاله على ما هو عليه أبصار الخالق في الدنيا والآخرة، أولاً تدركه الأبصار إدراك إحاطة بكتنه وحقيقة؛ فإن ذلك محال. والإدراك بهذا المعنى أخص من الرؤية التي هي مجرد المعاينة؛ ففيه لا يقتضي نفي الرؤية؛ إذ نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم. فأنت ترى القمر ولا تدرك حقيقته، ولذلك أثبت أهل السنة رؤية المؤمنين له تعالى في الآخرة)) ⁽³⁾.

• السمع

لم يصرّح بإثباته اسماء، وفسّر قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ... ١١١ الْمُجَادِلَة﴾ بأن السمع كناية عن ((الإجابة والقبول)) ⁽⁴⁾، وهو تأويل يصرّف الدلالة الظاهرة.

• الوجه

ترك آياتٍ صريحةً فيه دون تفسير كقوله: وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ٢٧٠ الرَّحْمَنُ : وقوله: كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ٨٨ الْقَصَصُ : وفسّر قوله: ...أَبْيَعَاءَ وَجْهُ اللَّهِ ٢٧٢ الْبَقَرَةُ : بالنية والإخلاص، دون تقرير أصل الصفة ⁽⁵⁾.

• اليد

قرّرها على طريقة التفويض إجمالاً، ثم ذكر تأويل الخلف لها بالقوية أو النعمة، من غير ترجيح علمي واضح ولا ردّ على التأويل ⁽⁶⁾.

• الساق

ذهب إلى أنها كناية عن الشدة في قوله تعالى: يَوْمَ يُكَسِّفُ عَنِ سَاقِ... ٤ الْقَلْمَنُ : وهو حملٌ مجازي ⁽⁷⁾، مع أنَّ سياق الآية لا يوافق اصطلاح العرب في "كشف الشدة" (وهو في اللغة: كشفها أي إزالتها)، وقد تَبَهَّ أئمة التحقيق إلى أنَّ ظاهر السياق في مقام السجود يقتضي إثبات الصفة على

⁽¹⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 674.

⁽²⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 291، 682، ص 401.

⁽³⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 185.

⁽⁴⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 706.

⁽⁵⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 67.

⁽⁶⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 651، 156، ص 156.

⁽⁷⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 741.

ما يليق بالله، مع نفي الكيف⁽¹⁾.

أ. سمعية الخبرية الفعلية

• الكلام

أثبته صريحاً؛ فقرر تكليم الله موسى عليه السلام بحرفٍ وصوتٍ لا يشبه كلام المخلوقين⁽²⁾، وذكر نداء الرب موسى من جميع الجهات⁽³⁾. كما أشار إلى التكليم في ليلة المعراج⁽⁴⁾. إلا أنه ترك آياتٍ أخرى صريحة في الباب دون تقرير⁽⁵⁾، وأول كلمات الله في بعض الموضع بـ((معلوماته وحكمته/مقدوراته))⁽⁶⁾، وهو مسلكٌ لا يستقيم مع ظواهر اللفظ في سياقاتها.

• الاستواء

قرره على طريقة "الإمارات بلا كيف"، ثم عرض مذهب المتكلمين في صرفه إلى استقامة الملك ونفوذ الأمر⁽⁷⁾، وأحال في الموضع على مذهب السلف وهو عنده في كثيرٍ من الموضع تفويض المعانٍ لا تفويض الكيف⁽⁸⁾، الأمر الذي يحدث اضطراباً منهجياً بين النقل والإثبات.

• المجيء

قرره بإطلاق "المعنى اللاقى بالله" مع تفويض الكيف⁽⁹⁾، ثم أورد تأويل الخلف بحمل المجيء على ((مجيء الأمر أو البأس))⁽¹⁰⁾، دون مناقشة علمية لوجه مخالفته لظاهر النص.

• المحبة والرضا، والغضب

⁽¹⁾ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلام، الجزء: 5، الطبعة: 1، (المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426هـ)، ص 472 - 474، ومحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، الجزء: 1، ص 253.

⁽²⁾ حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 220.

⁽³⁾ حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 399.

⁽⁴⁾ حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 395.

⁽⁵⁾ حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 139، ص 124، ص 61، ص 132، ص 248.

⁽⁶⁾ حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 519.

⁽⁷⁾ حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 519، ص 398، ص 521، ص 700، ص 270.

⁽⁸⁾ حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 207 - 208.

⁽⁹⁾ حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 49 - 50، إن المذهب الذي ارتضاه المؤلف هو تفويض المعانٍ، وبناءً عليه ثقہم عباراته العامة في تقرير الصفات؛ إذ قصد بنسبة ذلك إلى السلف مذهب التفويض.

⁽¹⁰⁾ حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 50.

لم يصرّح بإثبات المحبة اسمًا، وأول الرضا بالقبول والمجازاة ⁽¹⁾، وفي الغضب اضطراب: أثبته في موضع بمعنى الإغضاب ووقوع أثره ⁽²⁾، وأوله في موضع آخر بالعقوبة ⁽³⁾، وترك أدلة كثيرة في الباب دون تقرير ⁽⁴⁾.

• صفة الحياة

قرر الشيخ مخلوف عند تفسير قوله: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِيَّ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعْوَذَةً فَمَا فَوْقَهَا ^{٢٦٠٠٠ الْبَقَرَةُ}: إثبات صفة الحياة لله على الوجه اللائق، مع تفويض علم الكيفية وتتنزيهه عن صفات المخلوقين؛ وهذا موافق لأصل منهج السلف في إثبات المعنى وتفويض الكيف. لكنه ذكر تأويل بعض المفسرين للاستحياء بلازمه (الترك) دون نقضٍ صريح، وهو مأخذٌ منهجي يبقى قدرًا من الإجمال في العرض ⁽⁵⁾.

الصفات السلبية

يؤكد المؤلف وجوب تنزيه الله عن كل نقصٍ لمكان اتصافه بكل كمال ⁽⁶⁾، غير أنه لم يفرد الصفات السلبية ببحثٍ مستقل، كنفي الموت والعجز والظلم والنسيان والضلال ⁽⁷⁾، وأكتفى بإشاراتٍ عابرة، كقوله في تفسير قوله لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ^{٢٥٥ الْبَقَرَةُ}: إن المراد عدم الغفلة عن تدبير الخلق ⁽⁸⁾.

المطلب الثاني: تقييم تقرير الشيخ حسين مخلوف في الصفات على ضوء عقيدة السلف
المسألة الأولى: تقريره الموافق للسلف

لا شك أن للشيخ مخلوف جهودًا مشكورة في إثبات عدد من الصفات العظيمة لله تعالى، مثل: الحياة، والقيومية، والعلم، والقدرة، والغنى، والعلو بنوعيه، وصفة الكلام، حيث قررها بعبارات واضحة، وأكّد في بعض الموضع أن كلام الله سمعه موسى عليه السلام بحرف وصوت لا يشبه كلام المخلوقين ⁽⁹⁾، كما قرر

⁽¹⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 819.

⁽²⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 626.

⁽³⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 405.

⁽⁴⁾ [النساء: 93]، [المتحنة: 13]، [النور: 9]، [محمد: 28]، [النوبة: 46]، [الصف: 3]

⁽⁵⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 10.

⁽⁶⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 700، ص 467

⁽⁷⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 395، ص 382، ص 556، ص 467

⁽⁸⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 61.

⁽⁹⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 220.

معية الله العامة بعلمه، والخاصة بنصره وحفظه لأوليائه⁽¹⁾، وهو ما يوافق مذهب أهل السنة والجماعة⁽²⁾.

المُسَأَّلَةُ التَّانِيَةُ: مُواطِنُ الْمُخَالَفَةِ وَالْأَخْرَافِ عَنْ مَنْهِجِ السَّلْفِ

التَّفَوِيْضُ فِي الْمَعَانِيِّ

غلب على تقرير المؤلف أن مذهب السلف هو تفويض المعاني، في حين أن السلف إنما فرضوا الكيفية فقط، وأثبتوا المعنى الظاهر اللازم بالله تعالى. ونسبته التفويض المطلق إلى السلف غير مسلمة، بل باطلة؛ إذ لو كانوا يجهلون المعاني لما فسروا كثيراً من الصفات كالاستواء، والعجب، والضحك، والتزول.

قال الإمام مالك بن أنس: ((الاستواء معلوم، والكيف مجهول))⁽³⁾. فالمعنى معلوم، والجهل إنما هو بالكيفية. أما القول بأن ((ظاهرها غير مراد))⁽⁴⁾، فهو تعطيل لمعاني النصوص، وفتح لباب التأويل الباطل.

إِدْخَالُ آيَاتِ الصَّفَاتِ فِي الْمُتَشَابِهِ

جعل المؤلف بعض نصوص الصفات . مثل قوله تعالى: ءَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ... ١٦... أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ... ١٧... الْمَلَكُ: من المتشابه الذي يُجرى مع التنزيه⁽⁵⁾، وهذا مخالف لطريقة السلف؛ لأن هذه الآية من أبين النصوص في إثبات علو الله تعالى، ولا يصح جعلها من المتشابه بحال.

إن نصوص الصفات ليست من المتشابه المطلق، بل هي محكمة من جهة دلالتها على إثبات الصفات، غايتها أنها فوق إدراك الكيفية. والمتشابه الذي استأثر الله بعلمه إنما هو الكيفيات، لا المعاني

التَّأْوِيلُ وَصَرْفُ النَّصُوصِ عَنْ ظَاهِرِهَا

أخذ المؤلف في تفسيره بطرق التأويل في عدد من الصفات الخيرية، فصرفها عن ظاهرها الذي عليه السلف الصالح. فقد أول صفة النظر في قوله تعالى: وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ٧٧ آل عمران : بأن المراد

⁽¹⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 700، 707، ص 402

⁽²⁾ أحمد بن حنبل، الرد على الجهمية والزنادقة، الطبعة: 1، (القاهرة، دار الثبات للنشر والتوزيع، بدون سنة)، ص 139، محمد بن إسماعيل البخاري، خلق أفعال العباد، (الرياض، دار المعرفة السعودية، بدون سنة)، ص 149، والحسين بن مسعود البغوي، شرح السنة، الطبعة: 2، (دمشق – بيروت، المكتب الإسلامي، 1403هـ / 1983م)، ص 84، محمد بن جرير الطبراني، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الجزء: 22، ص 387، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة، الطبعة: 2، (الرياض، أضواء السلف، 1420)، ص 193، إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، الجزء: 4، ص 615.

⁽³⁾ هبة الله بن الحسن الالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، الجزء: 3، ص 441.

⁽⁴⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 72، ص 73.

⁽⁵⁾ حسين محمد مخلوف، صفة البيان لمعاني القرآن، ص 736.

منها عدم الرحمة والإحسان⁽¹⁾، وأول صفة السمع في قوله تعالى: *قَدْ سَمِعَ اللَّهُ... ۱۱۱* **المُجَادِلَة** : بأنها كنایة عن الإجابة والقبول⁽²⁾، كما أول صفة الوجه في قوله تعالى: *۱۱۲... أَتَيْعَأَ وَجْهَ اللَّهِ الْبَقَرَةَ* : بمعنى النية والإخلاص⁽³⁾، وترك سائر الآيات الصريحة الدالة على صفة الوجه دون تفسير⁽⁴⁾ . وكذلك أول صفة الساق بأنها كنایة عن الشدة والبلاء⁽⁵⁾، مع أن السياق ظاهر في دلالته على إثباتها لله تعالى على الوجه اللاقن بجلاله⁽⁶⁾ . بل تدعى ذلك إلى بعض آيات الكلام، ففسرها بمعنى المعلومات والحكمة⁽⁷⁾، وهو تأويل يصادم النصوص الصريحة في إثبات صفة الكلام لله.

إن تأويل الصفات باللازم أو المجاز خروج عن منهج السلف. فقد أجمعوا على أن هذه الصفات تمر كما جاءت مع الإيمان بمعاناتها، ونفي المماثلة عنها، لقوله تعالى: *۱۱۳... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ* **الشُّورَى** : وأما التأويلات التي ذكرها المتكلمون فهي إبطال لدلالة النصوص، وهو مسلك المعتزلة والأشاعرة.

الاضطراب بين الإثبات والتأويل

تردد المؤلف في صفة الغضب بين الإثبات والتأويل؛ فأثبتهما في موضع، وأولها بالعقوبة في موضع آخر⁽⁸⁾، وكذلك فعل في صفة الحياة؛ فأثبتهما على طريقة التفويض، ثم ذكر التأويل بلا ترجيح⁽⁹⁾ .

إن الغضب والرضا صفات ثابتة لله تعالى كما تلقي بجلاله، لا يجوز صرفها إلى العقوبة أو الجازة فقط، لأن هذا نفي لأصل الصفة.

إغفال كثير من النصوص

ترك المؤلف آيات كثيرة في باب الصفات دون تعليق أو تقرير، مثل آيات المحبة والسمع والرؤبة، واكتفى في مواضع بالإشارة إلى "مذهب السلف والخلف" دون تحرير علمي.

الواجب على المفسر إذا ذكر قول المخالف أن يبين بطلانه، لا أن يذكره ويسكت عنه، حتى لا يُظن

(1) حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 86.

(2) حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 706.

(3) حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 67.

(4) كقوله *وَيَقِنَّ وَجْهُ رَبِّكُمْ ۲۷۰ الرَّحْمَنُ* : وقوله *كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ* ۸۸ **الْقَصَصُ**

(5) حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 741.

(6) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، الجزء: 5، ص 472 - 474، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، الجزء: 1، ص 253.

(7) حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 519.

(8) حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 626، ص 405.

(9) حسين بن محمد مخلوف، صفوۃ البیان لمعانی القرآن، ص 819.

أنه هو القول الصحيح. والسكوت عن رد الباطل تقرير له.

3. الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد الفراغ من هذا البحث الموسوم بـ منهج الشيخ حسين مخلوف في تقرير صفات الله تعالى: دراسة تطبيقية من خلال تفسيره صفة البيان لمعاني القرآن، خلص الباحث إلى جملة من النتائج المهمة التي تكشف عن ملامح المؤلف في باب الصفات، ومدى التزامه بعقيدة السلف الصالح أو ابعاده عنها.

3.1 النتائج:

3.1.1 بيان المسائل العقدية المتعلقة بصفات الله في تفسير صفة البيان لمعاني القرآن

- **إثبات جملة من الصفات العليا:**

يثبت المؤلف صفاتٍ ثبوتية كالحياة، والعلم، والقدرة، والقيومية، والغنى، ويقرّر علوّ الله بنوعيه (علوّ الذات وعلوّ القدرة) إجمالاً، ويثبت الكلام لله ويصرّح بتكليم موسى عليه السلام.
- **اعتبار آيات الصفات من المتشابه:**

يصرّح بأن آيات الصفات داخلة في المتشابه، ويجعل "ظاهرها غير مراد"، ما يفتح مسلك التفويض أو التأويل في مواضع عدّة.
- **التفويض والأثر المنهجي:**

يغلب على تقريره تفويض الكيفية، غير أنّ عبارات له تفهم تفويض المعنى أيضاً، فيؤول أو يصرف ظاهر بعض الألفاظ (كالنّظر، والسمع، والوجه، والساقي) إلى لوازم أو مجازات.
- **الاضطراب بين الإثبات والتأويل:**

في بعض الصفات الخبرية (كالغضب والحياة) يظهر التردد بين الإثبات على طريقة "الإمرار بلا كيف" وبين حملها على اللوازم (العقوبة أو الترک).
- **تعظيم جانب التنزيه واللغة:**

يحضر التنزيه نفياً للمماثلة مع عناية لغوية واستئقاقيّة وبلاعية تُفيد في بيان المعاني العامة، لكن دون تحريٍ كافٍ لأصول باب الصفات على طريقة السلف عند كل موضع.
- **ترك عددٍ من النصوص دون تقرير عقدي:**

يمرّ على بعض آيات الصفات دون ترجيح صريح أو يذكر أقوال الخلف دون نقِّي بين، ما يورث إجمالاً في تقرير المعتقد عند القارئ.

3.1.2 إبراز مواضع الاتفاق والاختلاف بين صفة البيان ومنهج أهل السنة والسنّة

في باب الصفات

أ) موضع الاتفاق

• الأصول الكلية:

إثبات الصفات الكلية وتنزيه الله عن النقائص، ونفي المماثلة، وإثبات النصوص مع التسليم لله سبحانه.

• علو القهر، وكمال الربوبية:

تقرير فوقية القهر، وعموم العلم، وقامت الحكمة والقدرة؛ وهذه معانٍ درج عليها أئمّة السنة وفسروها بما يوافق لسان العرب ودلالة السياق؛ غير أن المخالفين لهم أنكروا علو الذات.

ب) موضع الاختلاف

• تصنیف آیات الصفات:

الإمامان الطبرى وابن الجوزى لا يجعلان آيات الصفات من المتشابه الذى يُجهل معناه، بل يفسرانه مع تفويض الكيفية⁽¹⁾؛ بينما صفة البيان يدخل كثيراً منها في المتشابه ويقرّر أن "ظاهرها غير مراد".

• المسلك في الخبرية:

يُبَلِّ الطبرى وابن كثير إلى إثبات المعنى المافق للسان والسياق مع تفويض الكيف (كآيات الستواء والوجه واليد والنزل)، وينكِران التأويلات المخرجية عن الظاهر العربى. بينما صفة البيان كثيراً ما يحملها على اللوازم (القابل/المجازة/الشدة) أو يذكر تأويل الخلف دون مناقشة نقدية كافية.

• الاتساق المنهجي:

يُظَهِرُ عَنْدَ أئمّةِ السُّنَّةِ اتساقاً بَيْنَ الأُصُولِ وَالتطبِيقِ (إثبات/تفويض الكيف)، بينما لدِي صفة البيان ترددٌ بين الإثبات والتأويل، وإجمالٌ في موضع، وتركٌ لآياتٍ ظاهرة دون تقرير عقديٍّ حاسم. فتبين ما سبق أن صفة البيان يوافق أئمّةِ السُّنَّةِ في أصول التنزيه وإثبات صفاتِ الكمال، ومخالفتهم في تصنیف طائفةٍ من آياتِ الصفاتِ كمتشابهٍ وفي الميل إلى التفويض/التأويل على حسابِ الإمارٍ بإثباتِ المعنى وتفويضِ الكيفية.

3.1.3 توضیح المنهج العقدي المعتمد لدى مؤلف صفة البيان وبيان منهج السلف في معالجة

⁽¹⁾ محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان عن تأويل آى القرآن، الجزء: 6، ص 174-182، وأبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزى، زاد المسير في علم التفسير، الجزء: 1، الطبعة: 1، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1422هـ) ص 258-259

الانحرافات

أ) المنهج العقدي لدى المؤلف

- تعظيم التنزيه مع جعل الظاهر غير مراد في آيات الصفات: يُعدُّ كثيراً منها من المتشابه، ويكتفي بالإجمال أو يذكر أقوال الخلف في التأويل دون رد حاسم.
- تفويضٌ يتجاوز الكيفية في موضع إلى تفويض المعنى أو صرف الظاهر إلى لوازム ومجازات.
- ترجيحاتٌ عقديّة غير مكتملة الأدلة: إيراد أقوال المخالفين بلا تفنيدٍ منهجيّ يوقع الالتباس عند غير المتخصص.

ب) المنهج السلفي في المعالجة والرد

- إثبات المعنى اللائق بالله وتفويض الكيفية: "الاستواء معلوم والكيف مجهول"، ومثله سائر الصفات الخبرية؛ فيُعرف معنى اللفظ عربياً وينزهُ الله عن مماثلة الخلق، ولا تُحمل النصوص على مجرد اللوازم أو الحجاز.
- جمع النصوص ورد المتشابه إلى الحكم: تُقرأ آيات الصفات كُلُّها على ضوء المحكمات، ويُحفظ بابُ التنزيه بقاعدته: ﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ﴾ مع إثبات ما أثبته الله لنفسه.
- منهج نقد التأويلات الكلامية: بيان أنّ صرف الظواهر بلا قرينة يفضي إلى تعطيل الدلالة، وأن دعوى "جهالة المعاني" تُناقض عمل السلف الذين فسّروا نصوص الصفات وبينوا معانيها، مع تفويض الكيف.
- معيار الاتساق: الميزان عند السلف هو مطابقة الدلالة العربية والسيقان القرآنية، والاعتداد بالسنة وأثار الصحابة وأئمة التابعين، ورفض التناقض بين أصول الإثبات وتطبيقاته.

3.2 التوصيات

- العناية بإنجاز دراسات عقدية مقارنة لتفاصيل المختصرة، خاصة تلك التي تلقى رواجاً بين عامة المسلمين، لتمييز ما وافق منها منهج السلف وما خالقه.
- إعداد شروح علمية ميسرة لتفسير آيات الصفات وفق منهج السلف الصالح، تكون بدليلاً آمناً لعامة القراء عن التفاسير التي مزجت بين الإثبات والتأويل.
- ضرورة إدراج المباحث العقدية في البرامج الأكاديمية الخاصة بالدراسات التفسيرية، حتى يكون الباحث على وعي بالمنهج العقدي وهو يتعامل مع النص القرآني.
- تشجيع طلاب العلم والباحثين على الرجوع إلى أصول التفاسير السلفية الكبرى (كالطبرى، وابن كثير)، مع إبراز ميزاتها في إثبات الصفات وتنزيه الله بلا تعطيل ولا تمثيل.

التنبيه في الوسط العلمي والوعظي إلى خطورة اعتماد العامة على التفاسير التي تشتمل على
•
مخالفات عقدية، وتوجيههم إلى المصادر الصحيحة المعتمدة.

وبهذا يتضح أن هذا البحث إنما جاء خدمةً لكتاب الله تعالى وصيانةً لعقيدة التوحيد من شوائب التأويل والتفويض، ووفاءً لمنهج السلف الصالح في إثبات الأسماء والصفات كما وردت في الكتاب والسنة بلا تحريف ولا تعطيل، وبلا تكليف ولا تمثيل، سائلاً المولى عز وجل أن ينفع به، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله لبنةً في ترسیخ العقيدة الصحيحة في نفوس الباحثين والقراء، والحمد لله رب العالمين.

4. فهرس المصادر

- Al-Ash'arī, Abū al-Hasan 'Alī bin Ismā'īl. *Al-Ibānah 'an Uṣūl al-Diyānah*. Taḥqīq: Fawqiyyah Ḥusayn Maḥmūd. Dār al-Anṣār – al-Qāhirah, Ṭab'ah I, 1397 H.
- Abāzah, Nizār, wa Muḥammad Riyāḍ al-Māliḥ. *Itmām al-I'lām*. Dār Ṣādir, Ṭab'ah I, 1999 M.
- 'Abd al-Ḥamīd, Muḥammad Muhyī al-Dīn. *Al-Nizām al-Farīd bi-Taḥqīq Jawhar al-Tawhīd*.
- Abū 'Ubayd al-Qāsim bin Sallām. *Gharīb al-Hadīth*. Taḥqīq: Muḥammad 'Abd al-Mu'īd Khān. Maṭba'ah Dā'irat al-Ma'ārif al-'Uthmāniyyah, Ḥaydar Ābād, Ṭab'ah I, 1384 H / 1964 M.
- Aḥmad bin Ḥanbal. *Al-Radd 'alā al-Jahmiyyah wa al-Zanādiqah*. Taḥqīq: Ṣabrī bin Salāmah Shāhīn. Dār al-Thabāt, Ṭab'ah I.
- Al-'Alā'ūnah, Aḥmad. *Dhail al-A'lām*. Dār al-Manārah – Jiddah, Ṭab'ah I, 1998 M.
- Al-Azharī, Abū Maṣṭūr Muḥammad bin Aḥmad. *Tahdhīb al-Lughah*. Taḥqīq: Muḥammad 'Awāḍ Mur'ib. Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī – Bayrūt, Ṭab'ah I, 2001 M.
- Al-Baghawī, Abū Muḥammad al-Ḥusayn bin Maṣ'ūd. *Ma 'ālim al-Tanzīl fī Tafsīr al-Qur'ān*. Taḥqīq: Muḥammad 'Abd Allāh al-Nimr, 'Uthmān Jum'ah Dumayriyyah, Sulaymān Muslim al-Ḥarsh. Dār Tayyibah, Ṭab'ah IV, 1417 H / 1997 M.
- Al-Baghawī, Abū Muḥammad al-Ḥusayn bin Maṣ'ūd. *Sharḥ al-Sunnah*. Taḥqīq: Shu'ayb al-Arnā'ūt, Muḥammad Zuhayr al-Shāwīsh. Al-Maktab al-Islāmī – Dimashq, Bayrūt, Ṭab'ah II, 1403 H / 1983 M.
- Al-Barrāk, 'Abd al-Raḥmān bin Nāṣir. *Sharḥ al-'Aqīdah al-Tadmuriyyah*: *Taḥqīq al-Ithbāt li al-Asmā' wa al-Sifāt wa Bayān ḥaqīqat al-Jam' bayna al-Qadr wa al-Shar'*. I'dād: 'Abd al-Raḥmān bin Ṣalīḥ al-Sudays. Mu'assasat Waqf al-Shaykh 'Abd al-Raḥmān bin Nāṣir al-Barrāk, Ṭab'ah VII, 1442 H / 2021 M.
- Al-Bayhaqī, Aḥmad bin al-Ḥusayn. *Al-Asmā' wa al-Sifāt*. Taḥqīq: 'Abd Allāh bin Muḥammad al-Ḥāshidī. Maktabat al-Sawwādī – Jiddah, Ṭab'ah I, 1413 H / 1993 M.
- Al-Bayūmī, Muḥammad Rajab. *Al-Nahdah al-Islāmiyyah fī Siyar A'lām al-Mu'āṣirīn*. Ṭab'ah I, 1999 M.
- Al-Bukhārī, Muḥammad bin Ismā'īl. *Khalq Af'āl al-'Ibād*. Taḥqīq: 'Abd al-Raḥmān 'Umayrah. Dār al-Ma'ārif al-Su'ūdiyyah – Riyāḍ.
- Al-Dārimī, 'Uthmān bin Sa'īd. *Naqd 'alā al-Mariṣī al-Jahmī al-'Anīd*. Taḥqīq: Abū 'Āsim al-Shawwāmī al-Aṭharī. Al-Maktabah al-Islāmiyyah, al-Qāhirah, Ṭab'ah I, 1433 H / 2012 M.

- Al-Dhababī, Muhammad bin Aḥmad bin ‘Uthmān. *Al-‘Ulūw li al-‘Alī al-Ghaffār fī Ṣaḥīḥ al-Akhbār wa Saqīmihā*. Taḥqīq: ‘Abd al-Raḥmān Muḥammad ‘Uthmān. Dār al-Fikr – Miṣr, 1388 H.
- Al-Dhababī, Muḥammad Ḥusayn. *Al-Tafsīr wa al-Mufassirūn*. Maktabat Wahbah – al-Qāhirah.
- Al-Dhababī, Shams al-Dīn Muḥammad bin Aḥmad. *Mukhtaṣar al-‘Ulūw li al-‘Alī al-‘Aẓīm*. Taḥqīq: Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī. Al-Maktab al-Islāmī, Ṭab‘ah II, 1412 H / 1991 M.
- Al-Farrā’, Abū Zakariyyā Yaḥyā bin Ziyād. *Ma ‘ānī al-Qur’ān*. Taḥqīq: Aḥmad Yūsuf al-Najjātī, Muḥammad ‘Alī al-Najjār, ‘Abd al-Fattāḥ Ismā‘īl al-Shalabī. Al-Dār al-Miṣriyyah li al-Ta’līf wa al-Tarjamah, Ṭab‘ah I.
- Al-İsbahānī, Qawām al-Sunnah Ismā‘īl bin Muḥammad. *Al-Hujjah fī Bayān al-Mahajjah wa Sharh ‘Aqīdat Ahl al-Sunnah*. Taḥqīq: Muḥammad bin Rabī‘ bin Hādī ‘Umayr al-Madkhalī. Dār al-Rāyah – Riyād, Ṭab‘ah II, 1419 H / 1999 M.
- Al-Juwaynī, ‘Abd al-Malik. *Al-‘Aqīdah al-Nīzāmiyyah*. Taḥqīq: Muḥammad al-Zubaydī. Dār Sabīl al-Rashād, Bayrūt, Ṭab‘ah I, 1424 H / 2003 M.
- Al-Lālikā’ī, Hibat Allāh bin al-Ḥasan. *Sharh Uṣūl I’tiqād Ahl al-Sunnah wa al-Jamā‘ah*. Taḥqīq: Ahmad bin Sa‘d bin Ḥamdān al-Ghāmidī. Dār Tayyibah – al-Su‘ūdiyyah, Ṭab‘ah VIII, 1423 H / 2003 M.
- Al-Maqdisī, Mar‘ī bin Yūsuf al-Karmī. *Aqāwīl al-Thiqāt fī Ta’wīl al-Asmā’ wa al-Ṣifāt wa al-Āyāt al-Muḥkamāt wa al-Muṭashābihāt*. Taḥqīq: Shu‘ayb al-Arna‘ūt. Mu’assasat al-Risālah – Bayrūt, Ṭab‘ah I, 1406 H.
- Al-Qādī, Aḥmad bin ‘Abd al-Raḥmān. *Madḥhab Ahl al-Tafwīd fī Nuṣūṣ al-Ṣifāt ‘Arq wa Naqd*. Dār al-Āsimah.
- Al-Rūmī, Fahd bin ‘Abd al-Raḥmān. *Ittiyāhāt al-Tafsīr fī al-Qarn al-Rābi‘ ‘Ashar*. Mu’assasat al-Risālah, Ṭab‘ah III, 1418 H / 1997 M.
- Al-Şābūnī, Abū ‘Uthmān Ismā‘īl bin ‘Abd al-Raḥmān. *‘Aqīdat al-Salaf wa Aṣḥāb al-Hadīth*. Taḥqīq: Nāṣir bin ‘Abd al-Raḥmān al-Juday‘. Dār al-Āsimah, Ṭab‘ah II, 1419 H / 1998 M.
- Al-Sa‘dī, ‘Abd al-Raḥmān bin Nāṣir. *Taysīr al-Karīm al-Raḥmān fī Tafsīr Kalām al-Mannān*. Taḥqīq: ‘Abd al-Raḥmān bin Ma‘lā al-Luwayhiq. Mu’assasat al-Risālah, Ṭab‘ah I, 1420 H / 2000 M.
- Al-Şan‘ānī, ‘Abd al-Razzāq bin Hammām. *Tafsīr ‘Abd al-Razzāq*. Taḥqīq: Maḥmūd Muḥammad ‘Abduh. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah – Bayrūt, Ṭab‘ah I, 1419 H.
- Al-Shinqītī, Muḥammad al-Amīn. *Aḍwā’ al-Bayān fī Īdāh al-Qur’ān bi al-Qur’ān*. Dār al-Fikr – Bayrūt, 1415 H / 1995 M.
- Al-Ṭabarī, Muḥammad bin Jarīr. *Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl Āy al-Qur’ān*. Taḥqīq: ‘Abd Allāh bin ‘Abd al-Muhsin al-Turkī. Dār Hadrat, Ṭab‘ah I, 1422 H / 2001 M.
- Ibn ‘Abd al-Barr, Abū ‘Umar Yūsuf bin ‘Abd Allāh. *Al-Tamhīd limā fī al-Muwaṭṭa’ min al-Ma‘ānī wa al-Asānīd*. Taḥqīq: Muṣṭafā bin Aḥmad al-‘Alawī, Muḥammad ‘Abd al-Kabīr al-Bakrī. Wizārat al-Awqāf – al-Maghrib, 1387 H.
- Ibn al-Jawzī, ‘Abd al-Raḥmān bin ‘Alī. *Zād al-Masīr fī ‘Ilm al-Tafsīr*. Taḥqīq: ‘Abd al-Razzāq al-Mahdī. Dār al-Kitāb al-‘Arabī – Bayrūt, Ṭab‘ah I, 1422 H.
- Ibn Baṭṭah, ‘Ubayd Allāh bin Muḥammad. *Al-Ibānah al-Kubrā*. Taḥqīq: Rīdā Mu‘tī, ‘Uthmān al-Athiyūbī, Yūsuf al-Wābil, al-Walīd bin Saif al-Naṣr, Ḥamad al-Tuwayjīrī. Dār al-Rāyah – Riyād.
- Ibn Kathīr, Abū al-Fidā’ Ismā‘īl. *Tafsīr al-Qur’ān al-‘Aẓīm*. Taḥqīq: Sāmī bin Muḥammad Salāmah. Dār Tayyibah, Ṭab‘ah II, 1420 H / 1999 M.

- Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Muhammad bin Abī Bakr. *Al-Šawā’iq al-Mursalah ‘alā al-Jahmiyyah wa al-Mu‘atṭilah*. Tahqīq: ‘Alī bin Muḥammad al-Dakhīl Allāh. Dār al-‘Āsimah – Riyād, Ṭab‘ah I, 1408 H.
- Ibn Qutaybah, ‘Abd Allāh bin Muslim. *Al-Ikhtilāf fī al-Lafz wa al-Radd ‘alā al-Jahmiyyah wa al-Mushabbihah*. Tahqīq: ‘Umar bin Maḥmūd Abū ‘Umar. Dār al-Rāyah, Ṭab‘ah I, 1412 H / 1991 M.
- Ibn Qutaybah, ‘Abd Allāh bin Muslim. *Ta’wīl Mushkil al-Qur’ān*. Tahqīq: Ibrāhīm Shams al-Dīn. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah – Bayrūt.
- Ibn Taymiyyah, Abū al-‘Abbās Aḥmad bin ‘Abd al-Ḥalīm. *Al-‘Aqīdah al-Wāsiṭiyyah*. Tahqīq: Abū Muḥammad Ashraf bin ‘Abd al-Maqṣūd. Aḍwā’ al-Salaf – Riyād, Ṭab‘ah II, 1420 H / 1999 M.
- Ibn Taymiyyah, Abū al-‘Abbās Aḥmad bin ‘Abd al-Ḥalīm. *Bayān Talbīs al-Jahmiyyah fī Ta’sīs Bida‘ihim al-Kalāmiyyah*. Tahqīq: Majmū‘ah min al-Muhaqqiqīn. Majma‘ al-Malik Fahd li-Ṭibā‘at al-Muṣḥaf al-Shārif, Ṭab‘ah I, 1426 H.
- Ibn Taymiyyah, Abū al-‘Abbās Aḥmad bin ‘Abd al-Ḥalīm. *Majmū‘ al-Fatāwā*. Tahqīq: ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad bin Qāsim. Majma‘ al-Malik Fahd li-Ṭibā‘at al-Muṣḥaf al-Shārif, al-Madīnah al-Nabawiyah, 1416 H / 1995 M.
- Makhlūf, Ḥusayn Muḥammad. *Ṣafwat al-Bayān li-Ma‘ānī al-Qur’ān*. Wizārat al-Awqāf wa al-Shu’ūn al-Islāmiyyah – al-Kuwayt, Ṭab‘ah II, 1408 H / 1987 M.
- Yūsuf, Muḥammad Khayr Ramaḍān. *Tatimmah al-A‘lām*. Dār Ibn Ḥazm, Ṭab‘ah I, 1998 M.